

کتابخانه
مجلس شورای
اسلامی

۱۵۱

الأدلة العقلية

من : آثاد الأسناد الإمام العلامة مفتي الجمهورية الشيخ شعبان أكبلائي النجفي
قدس سره المنزلة ١٢٧٥ هـ الموافق ١٣٤٨ هـ

١٢٤٩٨

کتابخانه مجلس شورای اسلامی

کتاب ادله عظیمه در امر فقه

مؤلف شیخ شعبان

مترجم

شماره قفسه ١٨٧٧٤

شماره ثبت کتاب ٩١٢٢٠

جمهوری اسلامی ایران

الأدلة العقلية

من : آثاد الأسناد الإمام العلامة مفتي الجمهورية الشيخ شعبان أكبلائي النجفي
قدس سره المنزلة ١٢٧٥ هـ الموافق ١٣٤٨ هـ

١٢٤٩٨

کتابخانه مجلس شورای اسلامی

کتاب ادله عظیمه در امر فقه

مؤلف شیخ شعبان

مترجم

شماره قفسه ١٨٧٧٤

شماره ثبت کتاب ٩١٢٢٠

جمهوری اسلامی ایران

کتابخانه مجلس شورای اسلامی

کتاب اوله عظیمہ در اصول فقہ

مؤلف شیخ سید

منہر جم

شماره قفسه ..

18VV



جمهوری اسلامی ایران

شماره دئیت کتاب

9135.

10VVE
914C.

بسم الله الرحمن الرحيم

القول في الأدلة العقلية

[illegible]

[illegible]

لم يخل ذلك ما دام هو تحت الوعد الى الكفر ونحوه وكيفية التفصيل من علم الرب والحق
 والخلق في نفسه عليه وان كان محاربا على اهلهم الا ان روى الاطهار المستوفين والظاهر
 ليس الا تلك المحرمات والمبغضات ونحو ذلك ما ذكره في الجواز الا ان من الملازمة
 بين المحرمات والمبغضات وبين ترك الشر والعتاق ضرورة ان روى الحكماء ان
 الاكل والردة للشر محاربة على المحرمات والمبغضات والملازمة بينهما وبين ترك الشر
 العتاق بنفسه المحاربة كما رأت كما حوت انما فضلا عن الشر والعتاق ضرورة الملازمة
 بينه وبين روى ان العتاق لا يكون في شر الشرقي مثلا فقد ثبت مما روى من جهة
 الملازمة بينه وبين كونه مباحا للعلامة لا يترك فعل العتاق وبقيت به اهل التكليف
 وهو ينبغي الاحكام الوضعية لم لا يكون من قبله العتاق طبقا بالرد وكذا من العتاق
 الكثرة فهو قلة شره فاجل ضرورة الرأفة وبذلك لا يخرج من تركه المخرج من ترك
 في غير ذلك يقول انه يفتقر الى الاصل الاول عدم الجواز لان غاية ما ثبت سابقا
 جواز العمل على حقه لنفسه المستطاع وانما يفتقر الى الغريان مما اذا ثبت في حق الكافرين
 لا يشك في الاصل حرمته وانما يوجب الاصل الثاني في جريان هذا الحكم الوضعي لا لادخل
 الدال على انما يباح الوضعيان محبت من الحكم العتاق الذي لم يرد على طبق خلاف
 شرع يجوز التغير والافلا هذا غير ما ذكر الاصل في قوله في اول كتابه من ان العمل
 بالنية الى متعلق طريق فلا فرق فيه بين ايسر واما في قوله في اول كتابه من ان العمل
 الا فتاوى مثلا فهو منصوص متفق يوافق فيه بين ايسر فلا يجوز الانقضاء على
 طبق العمل بالاحكام الشرعية اذا حصل في آخره ولا ملازمة مثلا وانما حاز العمل لنفسه
 القاطن وكيف كان فثبت احكام الوضعيان على مقتضى ذلك الدال الذي ليس من شرط
 العموم والخصوص ونحوه من احكام الاصل في قوله ان حكم التعميم يثبت في الكثرة
 اعم مما ثبت حرمته بالكتاب الشرع او حكم العمل بحرمته وانما هو المصمم
 اللهم الا ان يوجب بان ذلك احكامنا بهذا حرم العمل بالنية الى كذا في قوله

الشايبه باخفا الشجره المراكنت من الكبار فرأينا كما في مرتبه واحده من حيث الماكدر
 بكونه كبريا كما انها اعين من الكبار هذا كله في غير الناس للوجود وانما العقول الثالثه فهم ما ذكره
 المحقق القدره حيث قال في شرحه ان مسئله ليدرك معنى كل شيء فليس يستعمل به العقل دليل
 حكم المستعمل انما يتبين عندنا بما يشبه الامام شيئا لاكثر العقلاء وان العقل يدرك الحق والقيم
 انما ان هذا ذلك من الواقع انه يدرك ان بعض هذه الافاضه مما لا يدركه سبحانه تركه بديريه
 فيعرف ان الزمرد وذهبها مما لا يدركه ليعلم ان الزمرد ولو دبر عليه الانسان فلهذا
 اولها ان كلامه هذا مخرج من عند المرات وانما الارض في باب الحق والقيم غير الخارج في باب
 الملائمه وبعدها في غير من كانت الامتناع في غير العنوان كما كانت لغاها في مقام غير الاعا
 في ادراج المنكرين واما انما يعاين ان بان هذا لا يقع دليلها هو غير العنوان في غير حيث
 الملائمه بين كل الشرح والعقل وتكون الباشا في دليلها الاول وانما ان معنى قاسم وجدنا
 يوجد انما لغاها في غير ان معنا وجدنا في غير دليلها الاول وانما ان معنى قاسم وجدنا
 تارة يدرك الحق والقيم معنى الحق والقيم والزمرد في غير دليلها الاول وانما ان معنى قاسم وجدنا
 الثالث كون حكم العقلاء دليل العلم انه معنى ان ما هو من عند العقل في غير دليلها الاول
 العقل فلم يتبين في نفس انما احد الاما العقل هذا كله في غير الوجود وانما ان معنى قاسم وجدنا
 العقلية فاحده اللطف وقدر الكلام فيها حيث يعرضه المقام في غير انما ان معنى قاسم وجدنا
 انه لا يدرك من العقل من حيث ذاته ونظيره الخافيه وتعرف من الاخر من والدي
 الفاعله يدرك من بعض الافاضه ولام بفعلها ويدرك في بعض الاثر ولام بتركها في بعض
 في غير من العقل من حيث يعرض على انما هو من حيث كونه محلا لشيء في الواقع في ان
 الاثبات في دليلها ان الاشياء على ان الاشياء على ما هو عليه في نفس الامر ولذا كان
 المضافه في ادراكه هذا ليعلمه بوجوده من حكمه على الاطلاق ولم يبين حقيقة الحكم على ما هو
 متصور فيصحب الاما من هذا الحكم المتعلق بالافاضه وبما في الوجود كونه وقدره
 عند انما يلحقه انه فرق بين حكمه على ما هو عليه في الواقع في غير دليلها الاول وانما ان معنى قاسم وجدنا
 ذلك فان ادراك الساميه والساميه متصفه بخلق مملكه والظاهر انما هو ساميه وعلما انما هو ساميه
 قد يصفه الحكم بخلاف ما هو كامن في النفس من الحق والقيم فلا يقع حكمه على ما هو عليه في الواقع في غير
 كون على ما هو عليه في الواقع في غير دليلها الاول وانما ان معنى قاسم وجدنا

[illegible]

١٧٩

بنا على
خفف الحس والحق بل من لادنها وثانها ما من شدة أحد وهو كذا الفعل في
من حيث أنه فاعله المذهب بداره طرق الحس وأما الحق فهو كذا الفعل في
الذي هذا صوابه ذكره القمي ونقول أن الحس والحق حجارة من صنف اللسان الكبري
أما أصل الفعل عند علماء الفقه فيمن أن الفعل بعد فري مجرد عن علم الحق
وخلوه عن الإخراج النفاية إذا لم يطرأ المالكية بل بعض اللسان في
منه وينبغي لبعض اللسان فيمن أن إذا عرفت هذا فاعله المالكية في
الحس والحق بالمر المتعارفة فيه صدق للمعنى إجماعا في مورد واحد
والليد في كذا جهة أبدا بخلاف الحس والحق بالمعنى أن يقع فانهما من جهة
الإجماع في معنى بيان الحس والحق وقد مر في هذا من الحق في حق
القول بالذاتية بأن الحس والحق متعارفان في مقام الاستدلال على المال
كل من الحس والحق متعارفان في مقام الاستدلال على المال في مورد
الفاصل أحدهما في سلب الآخر فكيف يمكن إجماعهما معا إذا ما ذكره
المورد باعتبار من تعارض الحق والحق في مورد واحد من إجماعهما في الاستدلال
في المورد المذكورة إنما هي صورة واحدة جهة وأما في تعدد فاعله الحس في إجماعهما
الذي انما يثبت إجماعهما في الحقيقة في الحقيقة فاعله الحس في إجماعهما
ألا سائر المعاني وكيف كان فالرأى على ما لا يخفى من إجماعهما في إجماعهما
بالحق المتعارفة فيه وبينها سائر المعاني في إجماعهما في إجماعهما
العلمي يمكن أن يتحقق في حال كذا في إجماعهما في إجماعهما
جهة تلامح علمهما في إجماعهما في إجماعهما في إجماعهما
مجرد إجماعهما في إجماعهما في إجماعهما في إجماعهما
الحس من جهة كونه متعارفا وبهذا فاقتران الوصفين أمر المألوف والمألوف وكذا

[illegible][illegible][illegible]

[illegible][illegible]

والنكاح

(٩٦)

بالبرائة العقلية في باب البرائة ومن حيث المصلحة للامس فيما بل للامس المذكور في العقل
على ان فخر الحق للامس المذكور وهذا هو الحق الذي يجب ان يكون في العقل فلا خلاف ان العقل
على الحق العقل للامس فكيف في الامس على الزم في العقل الحق وهذا هو الحق الذي
الحكمة الباطنة في العقل لا تقول انه لا ياتي بليون الصغار كون العقاب من العقل
الحق والباقي البكر فما لا خلاف في الحق في ما ذكرنا فوق المسئلة وان الحق في العقل
منها على ان تقول بالبرائة العقلية لان قوله بالبرائة في العقل التكليف من حيث ترتيب
العقاب وقوله بالعقل من حيث ترتيب العقاب في العقل والامس على ان
من اراد ان يكون العقل اذا ثبت العقل بالعقل ثبت بالشرع ان في باب الملائمة
واللزم العقاب في البرائة من هذا ما ان الحق من العقاب هو الثالث من التكليف
الحق من العقل التبعي اما هو الثاني واما العقاب على العاقبة في التكليف التبعي
قلت من هذا ما ان عدم العقاب لم ياتي من حيث العقل الحق المصلحة بالامس على ان
الحق العقل المذكور اراد في العقل التكليف للامس المذكور في العقل وفيه في العقل
العقل فلا خلاف عليه لانه في العقل المذكور لا لا العقل في العقل المذكور في العقل
التي لا يتحقق في العقل في العقل المذكور العقل المذكور في العقل المذكور في العقل
ووجه ان موضوع البقي العقاب ان كان متناهي بنفسه على أكثر العقل كما في العقل
محرار من العقل العقاب ليدل على الملائمة وان لم ياتي الموضوع بنفسه في العقل
العقل وانما على العقل في العقل المذكور في العقل المذكور في العقل المذكور في العقل
فانه بنفسه في العقل في العقل المذكور في العقل المذكور في العقل المذكور في العقل
بالذات النفس في العقل في العقل المذكور في العقل المذكور في العقل المذكور في العقل
لا يصح العقل المذكور في العقل المذكور في العقل المذكور في العقل المذكور في العقل
فليس العقل المذكور في العقل المذكور في العقل المذكور في العقل المذكور في العقل
بالذات النفس العقلية في العقل المذكور في العقل المذكور في العقل المذكور في العقل
يأتي بالذات النفس العقلية في العقل المذكور في العقل المذكور في العقل المذكور في العقل
ومن هذا على ان مرة العقلية بيان من العقل المذكور في العقل المذكور في العقل المذكور في العقل

[illegible]

الاخر المتبريد على ان تقابل الحركات وتترك الواجبات بين ما هو من قوله العقاب
 فيقول من هذا المبدأ فكذا في الحقة وعصيانه وبين ما يكون من مقولة سائر المقاصد
 التي هي من خواص اللغز بعضها فكل ما في الحركات وتترك كما في الواجبات للام
 في ثبوت الاول بدلالة العقل والنقل واما الثاني فهو انما ثابت بمقتضى جلي من
 اللغات والروايات كقولهم واما ذلك ما قبله به فقد عليه رتبة كلابل للذكر
 اليتم ولا تخافون على طعم المسكن حيث روى عن كون الامة من طعم
 بل انما هو من قبل الغنم وخواص افعاله من حيث عدم اكرامهم اليتم في القوة وكونه
 نعم كل الغنم بما كسبت رخصته اذ قوله يتبين ان من الجرمين ما يحكم سلكه في
 قواكم تلك من الرضا والى ذلك انما هو المسكن حيث جعل المناطة في ملكه
 ترك الاصلوة وترك شرا لا يحكم بنفسه لا حيث العصيان والمخالفة فهو من خواص
 تركا بفاته وكذا لا يحكم كثيرا للثبوت فلا اشكال في ثبوت هذا من خواص
 في الاجرام فان قلت دلالتها ظنية ومثل هذا المدعى لا يثبت باطنه قلت اوله
 ان كل واحد منها وان كان ظنيما لكن بعد التكرار يحصل القطع وثانيا ثبتك في اثبات
 وجودنا بالامعاء القاطن بل الفروقة من العدالة على تبعية الانطام للمصالح
 والمفاد من الواجبة والاريد ان المراد بالمصالح والمفاد من الفروقة ليس هو
 بذاتها اذ حوت هذا افراد المستدل بالافراد الزوران كان عقابا فلا يتم
 دليله لان قاعدة في العقاب بالبيان انما يثبت بالعقل والنقل حاله في
 قاعدة في الافراد كما في نجاته واما ان يثبت بالعقل والنقل حاله في
 المقاصد اللغزية التي هي من خواص اللغز بعضها فكل ما في الحركات وتترك كما في الواجبات للام
 بمفاده لان قاعدة في العقاب بالبيان انما يثبت بالعقل والنقل حاله في
 المقاصد الزورقة فكل ما في الحركات وتترك كما في الواجبات للام
 التي هي من خواص اللغز بعضها فكل ما في الحركات وتترك كما في الواجبات للام



نعم

وعدم جواز الدليل من حيث كونها محتملة للمفاد الذي في العقاب بمقتضى قاعده
 دفع الغرض المشكوك في ثبوتها بحكم العقل والورع وهذا الحكم من انما هو قد ثبت
 في الشرع انما هو من خواص اللغز بعضها فكل ما في الحركات وتترك كما في الواجبات للام
 سائر المقاصد اللغزية التي هي من خواص اللغز بعضها فكل ما في الحركات وتترك كما في الواجبات للام
 انما ليس في الاخرة من العقاب وهو مشتق في الدنيا والافعال في القوة وكونه
 في العقاب بظواهر فلا يمتنع من الالتزام باياها من جميع الجهات بدو في
 من العقاب فان قلت غايته ما ثبت بها ترميل المقاصد الزورقة وفي ان ثبت انها
 من خواص اللغز التي لا يكون من خواص ما خلفه لولا وعصيانه كما يترجم في بعض
 كلمات الحق القدر ويظهر الثمرة بينهما في زمن القوة حيث ان المقاصد الزورقة في
 الغاية لا يترتب على اهلها لانه بالثبوت اليتم الى ان لا يترتب على تحقيق عصيان في
 المقاصد واما في الجواب الاول فيثبت على اهلها لان المقاصد الزورقة من خواص اللغز
 وترتبها ليرتفع على تحقيق العصيان المتوقف على اللزوم والتمسك بالحق
 بذلك امر كون المقاصد الزورقة من خواص عصيان المولى ومخالفة ربه في الدنيا
 بنفسها يستقل دليل الحق بالثبوت لهذه المقاصد ايضا ويثبت الامة في الدنيا
 من جميع الجهات لان الموضوع في العقاب فلا يمتنع عصيان فلا يترتب المقاصد
 الزورقة لانها من خواص العصيان قلت كون المقاصد الزورقة من خواص
 العصيان باطل والليتم الدور في تمعقدها جميعا على تبعية الانطام للمصالح
 والمفاد من الفروقة ان المقاصد الزورقة لو لم توفقت على العصيان فالعصيان
 ايضا متوقف على وجود اللزوم والتمسك بالحق والافعال في القوة وكونه
 في العقاب بظواهر فلا يمتنع من الالتزام باياها من جميع الجهات بدو في
 من العقاب فان قلت غايته ما ثبت بها ترميل المقاصد الزورقة وفي ان ثبت انها
 من خواص اللغز التي لا يكون من خواص ما خلفه لولا وعصيانه كما يترجم في بعض
 كلمات الحق القدر ويظهر الثمرة بينهما في زمن القوة حيث ان المقاصد الزورقة في
 الغاية لا يترتب على اهلها لانه بالثبوت اليتم الى ان لا يترتب على تحقيق عصيان في
 المقاصد واما في الجواب الاول فيثبت على اهلها لان المقاصد الزورقة من خواص اللغز
 وترتبها ليرتفع على تحقيق العصيان المتوقف على اللزوم والتمسك بالحق
 بذلك امر كون المقاصد الزورقة من خواص عصيان المولى ومخالفة ربه في الدنيا
 بنفسها يستقل دليل الحق بالثبوت لهذه المقاصد ايضا ويثبت الامة في الدنيا
 من جميع الجهات لان الموضوع في العقاب فلا يمتنع عصيان فلا يترتب المقاصد
 الزورقة لانها من خواص العصيان قلت كون المقاصد الزورقة من خواص
 العصيان باطل والليتم الدور في تمعقدها جميعا على تبعية الانطام للمصالح
 والمفاد من الفروقة ان المقاصد الزورقة لو لم توفقت على العصيان فالعصيان
 ايضا متوقف على وجود اللزوم والتمسك بالحق والافعال في القوة وكونه
 في العقاب بظواهر فلا يمتنع من الالتزام باياها من جميع الجهات بدو في





خط
٦